الشيخ طاهر الجزائري. أستاذ بلاد الشام 1268 -1339 هـ =1851 -1920م
سيرته ومنهجه في التعريب

د.حامد صادق قنيبي.

أستاذ مشارك بجامعة الملك فهد-الظهران-

الشيخ صالح بن أحمد بن موهوب السمعوني الجزائري من بيت علم وشرف، هاجر إلى دمشق سنة **1263**هـ/**1846**م، وتولى قضاء المالكية فيها. وبعد خمس سنين من إقامته في موطنه الجديد رزقه الله بغلام سماه (طاهر).

عهد الأب بابنه إلى الشيخ عبد الرحمن البستاني في سنين حياته التعليمية الأولى، ثم تولاه الشيخ عبد الغني الميداني الغنيمي الفقيه العارف بزمانه فأخذ عنه (أفضل الأخلاق وأصح المبادئ العلمية)، وكان قد درس عليه درسا حقيقيا يراد منه الرجوع بالشريعة إلى أصولها والأخذ من آدابها بلبابها، ومحاربة الخرافات التي استمئزاتها طبقات المتأخرين بسبب الجهل.

ودرس طاهر الجزائري بالإضافة إلى ذلك العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية والتاريخية والأثرية، ولم يبلغ الثلاثين من عمره حتى أتقن العربية والفارسية والتركية، ونظم بالفارسية كما ينظم بالعربية، وتعلم بالفارسية ومبادئ السريانية والعبرانية والحبشية[1].

قدّم لنا العلامة (محمد كرد علي **1876-1953**م) في كتابه (كنوز الأجداد) ترجمة وافية عن سيرة الشيخ طاهر الجزائري، وكان يصفه دائما بقوله (معلمي الأول)، ومما قال فيه(... وأولع منذ صغره باقتناء المخطوطات فاجتمع له منها مع الزمن مجموعة عظيمة أعانته في مقتبل أيامه على الإنفاق من ثمنها وقد تضاعفت أسعارها لما تنافس المستعربون من أهل الغرب على اقتنائها، ولغرامه بالكتب المطبوعة والمحفوظة، عرف الجيد وغيره من أصنافها، وعرف طبقات المؤلفين وتراجم الرجال، وأماكن المخطوطات والنسخ المتفرقة منها في الخزائن الشرقية والغربية، ساعده على إتقان ذلك قوة حافظته، فإنه ما مر خاطره بشيء ونسيه)[2].

تولى التعليم لأول نشأته في المدرسة الظاهرية الابتدائية التي أنشأت في عهد مدحت باشا الذي كان واليا على سورية سنة **1295** هـ/ **1876**م.

أنشأ بمعاونة بضعة من أصدقائه دار الكتب الظاهرية فجمع فيها ما تفرق من المخطوطات، ولقد لقي من وراء ذلك عنتا شديدا من معارضيه.

ولما رغبت أسرة آل الخالدي المقدسية في إنشاء مكتبة عامة (1317 هـ-1900م) لينتفع بها طلاب العلم في بيت المقدس، صادف نفي الشيخ الجزائري من دمشق بأمر من السلطة العثمانية آنذاك، استقبله صديقه الشيخ راغب الخالدي، فنظم المكتبة الخالدية في القدس الشريف، وتولى إدارتها، وساهم في تحسين أوضاع مكتبات أخرى في القدس الشريف، منها مكتبة المؤقت، وغيرها من مكتبات فلسطين[3].

ثم لما أحس بالضغط الحميدي يشتد على العلماء توجه شطر القاهرة، وأقام فيها من سنة 1325هـ-1907م إلى سنة 1338 هـ- 1919م.

وفي القاهرة عرفه جملة علماء المصريين، ونشأت له مع بعضهم صداقة، ولم يغادر القاهرة سوى مرتين الأولى عندما أدى فريضة الحج، والثانية حين حضر مؤتمر المستشرقين في باريس.

وفي سنة 1338 هـ-1919م عاد إلى دمشق فانتخب عضوا عاملا في المجمع العلمي العربي، كما سمي مديرا لدار الكتب الظاهرية، وتوفي بعد ثلاثة أشهر (1338 هـ-كانون الثاني 1920م).

خلال إقامته في القاهرة كان مثابة لأهل الفكر والرأي، قال عنه صديقه أحمد زكي باشا شيخ العروبة (1860-1934م)، (إنه أستاذ الشام على الإطلاق، فهو يضم بين طمريه العلم الجم والخلق الأشم...كنت أرى فيه الأثر الباقي والمثال الحي لما كان عليه سلفنا الصالح من حيث الجمع بين الرواية والدراية في كل المعارف الإسلامية، وبين الدأب على نشرها بعد التدقيق والتمحيص، واستثارة خباياها، وإبراز مفاخرها...)[4].

وقد صحب الشيخ محمد عبده (1849-1905م) مدة إقامته في مصر، وحرص على حضور مجالسه وندواته التي تضم العدد الكبير من أعيان الأمة وعلمائها وقضاتها ورجال الإصلاح من كل بلاد العرب في النصف الثاني من القرن التاسع والربع الأول من القرن العشرين، ولا عجب فهو يلتقي في عموم دعوته مع ما دعا إليه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده.

اعتبره تلميذه الوفي محمد كرد علي-علامة دمشق وأول رئيس للمجمع العلمي بدمشق- من أئمة الإصلاح في الشام ولقبه بشيخ المصلحين، يقول: "ندر جدا أن جاء في المتأخرين من علماء المسلمين أي عصور الانحطاط العلمي- رجل وعى صدره من العلم ما وعاه الشيخ طاهر الجزائري، فكان متطلعا في علوم الشريعة وتاريخ الملل والنحل وما يتشعب عنها، منقطع النظير في تاريخ العرب وتراجم رجالها وسلاسل أعمالهم ومناقبهم ومناقشاتهم ومناظراتهم، فهو في ذلك

الحجة الثبت، ساعده في ذلك قوة حافظته التي لا تكاد تنسى ما تمر به مهما طال العهد، قرأ جميع الكتب العربية التي طبعت في الشرق والغرب أو ترجمت من اللغات الأوربية، أما المخطوطات التي طالعها فتقرب من المطبوعات إن لم تكن أكثر، وقل أن يدانيه أحد في معرفة المظان، ولذلك كان يسهل عليه التأليف في أي موضوع أراد، وقد يؤلف الكتاب في بضعة أسابيع"[5].

وقال فيه أيضا: "اتسع صدر الشيخ طاهر الجزائري لجماع علوم المدنية الحديثة، إلا الموسيقى والتمثيل، وربما قاوم المشتغلين بهما، مخافة أن يكونا سلما إلى التبذل وخلع ثوب الحياء...وكان منهجه في الإصلاح، تعليم المسلمين أصول دينهم، والاحتفاظ بمقدساتهم وعاداتهم الطيبة وعاداتهم القويمة، وأن يفتحوا قلوبهم لعامة علوم الأوائل والأواخر وكان يقاوم المتعصبين مقاومة عاقل، وذلك بتكثير سواد الدارسين لها وإرشادهم إلى طرقها العلمية المنتجة، لا الوقوف بها عند حد الإنكار وكانت للشيخ طرق مبتكرة في بث الأفكار التي تخالف معتقد الجمهور، يبثها في العقول بدون جعجعة، يقرب منالها من المستعدين للأخذ بها، وذلك بتلقينهم أمهات مسائلها أثناء الحديث على صورة لا ينفرون منها ولا يخطر لهم أنها من البدع المنكر، مثال ذلك أنه أولع في صباه بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وكانت جمهرة الفقهاء في عصره تكفر ابن تيمية تعصبا أو تقليدا لمشايخهم، فلم ير الشيخ لتحبيب ابن تيمية إليهم إلا نشر كتبه بينهم من حيث لا يدرون، فكان يستنسخ رسائله وكتبه ويرسلها مع يبيعها إليهم في سوق الوراقين بأثمان معتدلة، لتسقط في أيدي بعضهم فيطالعونها، وبذلك وصل إلى غرضه من نشر آراء شيخ الإسلام التي هي لباب الشريعة، هذا وليس الشيخ في مذهبه حنبليا ولا مالكيا ولا حنفيا، بل هو مسلم، يأخذ من أصل الشريعة باجتهاده الخاص ويحسن ظنه بأئمة المذاهب المعروفة، ويتهجم على من يجرؤ للنيل من العلماء عامة"[6].

وهكذا عمل الشيخ على تنشئة الكثيرين من أدباء الجيل الماضي، قال محمد كرد علي في ذكرى السنة الأولى لوفاته:(قل أن يوجد من أدباء هذا العصر وعلمائه في بلاد الشام من لم يستفيد من علم الأستاذ وتجاربه إن لم يكن مباشرة فبالواسطة)[7].

اتصف الشيخ طاهر الجزائري بعفة النفس، والزهد، والمصابرة، قال عنه شيخ العروبة أحمد زكي باشا: (لا أكون إلى المبالغة إذا قلت إن عزة النفس كان مما انفرد به، ففيه إباء الملوك الصالحين وزهد الزاهدين العابدين، لم يظاهر ظالما لغنم يصيبه، ولا صحب غنيا للانتفاع بغناه،

وكان يؤثر الخمول على الظهور، لاتهمه الأبهة والرفعة .. لم تبهره زخارف الحياة، ولم يتزوج حتى لا يشغل ذهنه بالزوج والولد) [8].

وقد كان قليل العناية بسمته (مظهره) وهندامه ومأكله...وقد اعتاد خلال الأربعين سنة الأخيرة من حياته أن لا ينام حتى يصلى الصبح ممضيا ليله في المذاكرة مع أصحابه، أو الاعتكاف في منزله يقرأ ويؤلف...وظل على هذه الحال حتى وافاه أجله في آخر العقد السابع من عمره. وكان يقول في هذا: أنا شاذ، ولا أحب أن يقتدي بي أحد في مثل هذه الخصوصيات[9].

مؤلفاته:

عد (يوسف أسعد داغر) –مصنف كتاب (مصادر الدراسة الأدبية)، الجزء الأول ص **264** وما بعدها– الشيخ طاهر الجزائري من أبرز علماء الببليوغرافيا العربية في عصره ...كان بنفسه موسوعة نفيسة من العلوم، ومكتبة سيارة ضمت المفسر والمحدث والأصولي والفقيه والفيلسوف والمربي محقق دقيق تفرغ للبحث العلمي ونثبت فيما يلي قائمة مؤلفاته كما وردت في كتاب (المصادر):

أولا: الموضوعة.

1– إتمام الأنس في عروض الغرس. دمشق، (رسالة في علم العروض)

2– مراقي علم الأدب: ثلاثة أقسام:

أ– إرشاد الألف باء إلى طريق تعلم ألف باء . بيروت، المطبعة الأهلية، **1321** هـ (ضمنه مباحث لغوية عن حروف الهجاء وترتيبها ورسمها وعن المفردات والأعداد والحركات).

ب– التمرين على البيان والتبيين–بيروت، **1325** هـ.

ج– تدريب اللسان عن تجويد البيان، بيروت، **1325**هـ.

3– بديع التلخيص وتلخيص البديع، دمشق، مطبعة ولاية سورية، **1296**هـ.

4– تسهيل المجاز إلى فن المعمى والمجاز، دمشق، مطبعة ولاية سورية، **1303** هـ.

5– تمهيد العروض إلى فن العروض، دمشق، مطبعة الولاية، **1304** هـ.

6– توجيه النظر إلى أصول علم الأثر، مصر، مطبعة الجمالية، **1320** هـ، **1910**م.

7– جدول الحروف العربية القديمة والحديثة والهندية واليونانية–دمشق، **1313** هـ.

8– جدولان للحروف الشرقية والغربية ثم للخطوط السريانية–دمشق، مطبعة ولاية سورية، **1901**م.

9- الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية، دمشق، 1313 هـ، مصر، دون تاريخ.

10- الجوهرة الوسطى.

11- عقود اللآلي في الأسانيد العوالي.

12- حدائق الأفكار في رقائق الأشعار، دمشق، طبع حجر 1299 هـ.

13- دائرة في معرفة الأوقات والأيام، دمشق، طبع حجر (علم الميقات).

14- الحكم المنثورة-مصر.

15- رسائل في الخط العربي وأصوله-مصر.

16- شرح خطبة الكافي-مصر، (بحث في أصول اللغة ونشأتها واشتقاقها-والكافي، هو معجم للشيخ طاهر لم يكمل ولم يطبع).

17- أشهر الأمثال-مصر، المطبعة السلفية، 1919م، (مختصر أمثال الميداني).

18- عمدة المغرب وعدة المعرب-دمشق، مطبعة ولاية سورية.

19- الفوائد الجسام في معرفة خواص الأجسام (طبيعيات)، دمشق، مطبعة معارف سورية،1300هـ.

20- مدخل الطلاب إلى علم الحساب، دمشق.

21- مد الراحة لأخذ المساحة-دمشق، مطبعة ولاية سورية، 1310 هـ.

22- منية الأذكياء في قصص الأنبياء (ترجمة عن التركية) دمشق، 1299 هـ.

23- ميزان الأفكار شرح معيار الأشعار، لكناو (الهند)، 1300 هـ، (في العروض والقوافي).

24- التقريب لأصول التعريب-مصر، المطبعة السفلية، 1919 م، (بين فيه بعض المعربات والمسلك الذي سلكه المعربون).

ثانيا: الكتب التي أحياها بالنشر.

25- الفوز الأصغر لابن مسكوية.

26- شرح خطب ابن نباته-مصر.

27- تفصيل النشأتين، الراغب الأصفهاني.

28- أمنية الألمعي ومنية المدعي، لابن الزبير الأسواني.

29- كتاب الأدب والمروءة لصالح بن جناح.

30- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء.

31- الأدب الصغير لابن المقفع.

32- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، لابن الأنصاري.

33- مختصر البيان والتبيين.

ثالثا: مؤلفاته الخطية.

1- التذكرة الطاهرية، وهي في أكثر من (**20**) مجلدا تبحث في نوادر المخطوطات ومحل وجودها ومزاياها.

2- المعجم العربي.

3- التفسير الكبير (يدخل في أربعة مجلدات محفوظة في دار الكتب الظاهرية).

4- السيرة النبوية.

5- مقاصد الشرع.

6- جلاء الطبع في معرفة مقاصد الشرع.

ومن استعراض هذه القائمة، نلحظ أن كثيرا من هذه الكتب قد صنفها في صباه للمدارس الابتدائية، وفيها ما ألفه لأغراض علمية خاصة لينهض بالتعليم الابتدائي، ويرى (محمد كرد علي) أن أهم كتبه خمسة، هي:

1- شرح ديوان خطب ابن نباتة، وابن نباته هو عبد الرحيم بن حسن الفاروقي، أجمعوا على أن خطبه لم يعمل مثلها في موضوعها، ولد في ميافارفين بأرض ديار بكر سنة **325** هـ- **946**م. وتوفي بحلب سنة **374** هـ-**984**م، وهو غير الشاعر المصري محمد بن نباتة المتوفى (**686** هـ-**1287**م).

2- إرشاد الألف باء إلى تعليم ألف باء، وهو كتاب في علم التربية.

3- توجيه النظر إلى علم أصول الأثر، وهو فصول في علم الحديث، وكتب السير والأخبار، وأكثرها منقول من كتب أصول الفقه وأصول الحديث.

4- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن، وهي المقدمة من مقدمتي تفسيره.

5- التقريب لأصول التعريب، وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما هو آت:

قال في تصديره:(الحمد لله، وسلام على عباده الذي اصطفى، أما بعد، فهذا كتاب قصدت فيه بيان بعض المعربات–والمسلك الذي سلكه المعربون في تعريبها ليكون الناظر على بصيرة في الأمر–وقد ذكرت فيه كثيرا من المباحث المتعلقة بالفارسية لكون حل المعربات مأخوذا منها).

بهذه الفقرة صدر الشيخ طاهر صالح الجزائري كتابه المسمى (التقريب في أصول التعريب)، وقد نشرته المكتبة والمجلة السلفية في مصر عام 1337 هـ–1918م، على نفقة الأمير مختار الجزائري، ويقع الكتاب في(157) صفحة من القطع المتوسط، وأوقعه في عدة فصول، وأدرج تحت كل فصل عددا من المطالب حسب ما يقتضيه سياق البحث ...وكتاب (التقريب...) هو آخر مؤلفات الشيخ طاهر الجزائري، وقد جعله لمعالجة قضية (التعريب)–ألفه أثناء إقامته في القاهرة، وهاك عرضا لفصول الكتاب:

– حقيقة التعريب وأنواع التغيير الذي وقع في المعربات.

– حروف المعجم في الفارسية وبيان ما يتعلق بها من جهة التعريب.

– الهاء الرسمية في اللغة الفارسية.

– ذهاب طائفة إلى وجوب إلحاق المعرب بأبنية كلام العرب ومناقشتهم في ذلك.

– فوائد تتعلق بالفارسية.

– تعريب المحدثين للكلمات الأعجمية وأنهم جروا على المنهج الذي جرى عليه من قبلهم.

– الأصل في الكلمات العربية أن تكون عربية الأصل فلا ينبغى الحكم على كلمة بأنها معربة حتى يقوم على ذلك دليل:

– إن الباحثين في اللغة فريقان فريق لا يرى لمعرفة المعرب فائدة مهمة وفريق بالعكس.

– إن من المعربين من يختار إبقاء الأصل على حاله ولا يغير فيه إلا للضرورة.

– أقرب الطرق في أمر التعريب.

– إن العرب لم تقتصر على التعريب من الفارسية بل عربوا من غيرها كالرومية والسريانية والعبرانية والحبشية.

– أمثلة مما عرب من الهندية والسريانية والعبرانية والحبشية والقبطية.

– في اختلاف العلماء في وقوع المعرب في القرآن.

– طرائق معرفة عجمة الاسم.

– الكلمات التي قيل بكونها معربة كثيرة إلا أن فيها ما لا يظهر فيه القول بذلك، وذكر كلمات من هذا القبيل.

– من المعرب ما عرب في العهد الأول ومنه ما عرب بعد ذلك.

– في أن المعربات ما يعرب، ومنها ما يبنى، ومنها ما يحكى.

– من الأسماء ما يجمع ومنها ما لا يجمع وفيه كلام في الجموع.

– ذهب بعض العلماء إلى أن القرآن كله نزل بلغة قريش وليس فيه شيء من لغة غيرهم والكلام في ذلك.

– الألفاظ الشرعية.

– المولد.

– فوائد شتى.

ومما لاشك فيه أنه عايش أجواء ما عرف في تاريخ الفكر اللغوي العربي في العصر الحديث باسم (مناظرة نادي دار العلوم بين أنصار التعريب وخصومه)، والتي جرت وقائعها في ساحة نادي العلوم سنة **1908**م، بين الشيخ محمد الخضري (**1872–1927**م) القائل بجواز التعريب، أو كما أطلق عليه صاحب (سياسة الباب المفتوح)، وصحة استعمال الكلمات المعربة، وبين الشيخ أحمد الإسكندري (**1875–1939**م) القائل بعدم الجواز والصحة، وقد أدار الندوة رئيس النادي الشيخ حفني ناصف (**1860 . 1919**م).

ودار نقاش طويل بين أعضاء الجمعية (نادي العلوم) اشترك معهم فيه الأدباء والعلماء وفاضت له أنهار الصحف، وربما كانت هذه الظاهرة المرة الأولى التي تطرح فيها قضية (التعريب) على الرأي العام بهذا الشكل حيث يدعى فيها الناس للتعبير عن رأيهم في مسألة تمس حياتهم اللغوية اليومية ابتداء من المخاطبة على شتى المستويات في البيت والمدرسة والمجتمع والإعلام والدواوين الإدارية، وانتهاء بالتعليم العالي والبحوث والمؤتمرات العلمية تأليفا وكتابة، ويقول ابن أستاذ حفني ناصف: (أما عن هذه المحاضرة (المسميات الحديثة)، فيرجع تاريخها إلى أن صحيفة (الجريدة) التي كانت لسان حال حزب الأمة والتي كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد لطفي السيد كانت تشجع المجددين على المناداة بجواز استعمال الأسماء الأجنبية للمستحدثات (كالفونوجراف والتليفون والتليجراف) في اللغة العربية، بحجة أنه لا وجود لما يقابل هذه المخترعات الجديدة في الفصحى القديمة فلما خشي (حنفي) تفشى هذه الفكرة جمع أعضاء

النادي وفتح الباب أسبوعين متواليين لإلقاء المحاضرات ليليا احتدم فيها الجدل ... وقد أوشك هذا النادي في تلك الفترة أن ينهض بالعربية نهضة واسعة بعيدة المدى إذ وضع الأساس لتأليف معاجم عربية صغيرة ومتوسطة وكبيرة، لولا أن قامت في وجهه عقبات شداد، منها ما كان لايستطاع تذليله كقيام الحرب العالمية الأولى (من سنة 1918م) ووفاة الأستاذ حنفي ناصف 1918م) [10].

والمناظرة وما أعقبها تمثل الأساس النظري الشامل لقضية التعريب، ولعله يمكن القول أن المقولات والاحتجاجات التي جرت بين المتناظرين، مازال الجدل حولها قائما، وما تزال تعد مشروعا صالحا لحل هذه القضية.

ولم تقتصر المناظرة على المتناظرين فقط، بل شارك فيها أدباء، وعلماء، ومفكرون، ورجال تربية وتعليم، وآباء وأمهات، وصحافة بمعنى أنها طرحت قضية عامة تهم كافة جمهور المجتمع وهذا ما أكسبها أهمية متميزة، إذ عكست توجه الخاصة والعامة لما بات يجري على ألسنتهم من ألفاظ ومصطلحات علمية وفنية وأسماء مخترعات ومستحدثات كثيرة متنوعة، ومما يمس من مطالب حياتهم المدنية الحديثة ولوازمها من أثاث ورياش وملبوسات ومركوبات وآلات وأدوات مخترعة تواكب حركة التحديث للحياة العصرية، وتوفي بمتطلبات العلوم والفنون والصنائع في كل أوجه الأنشطة، وعلى تدرج المستويات.

أما الشيخ محمد الخضري ممثل دعاة التوسع أو (أصحاب الباب المفتوح)، فقد صاغ المشكلة في السؤال التالي:

ما هي الطريقة المثلى للدلالة على المحدثات؟

– أتعريب ألفاظها التي يضعها لها محدثوها حتى تكون موافقة للجهات العرب؟

– أم التوسع في بعض الألفاظ العربية ووضعه بإزائها؟ وقبل الإجابة عن ذلك، أوضح الآتي:

1– المشكلة ليست جديدة على العرب، فقد سبق أن واجهوا هذا الموقف إبان نهضتهم الشاملة في القرون الأولى للإسلام، ومن المفيد أن نرجع لننظر كيف كان العرب المتقدمون يفعلون إذا عرض عليهم شيء محدث من طريق غيرهم.

2– حدد طرائق الوضع التي عرفها العرب، وهي:

أ– الوضع الجديد وهو ينكره كما أنكره القدماء، [أقول: الوضع هو إيجاد شيء غير موجود، والمقصود به ما وضعه العرب الأقحاح قبل فساد اللسان العربي المدلول أرادوه للدلالة على معنى أو اسم، أي ما يعرف بأسماء المعاني، وأسماء أجناس من ذوات وأعلام.] [11].

ب– المجاز والتوسع في الاستعمال وهو طريق ينبغي أن يسلك في حذر.

ج– التعريب، وقد أخذ به العرب في الجاهلية والإسلام ولا مانع من الأخذ به بعد الإشراف عليه وتعهده.

ويقول: وقد ابتعت العرب قبل الإسلام هذه الطريقة المعقولة فكانت تتناول الألفاظ الدالة على الأجناس من واضعيها وتلحقها بلغتها، أخذوا (الدينار) و(الدرهم) وألحقوهما بأبنيتهم واشتقوا منهما، فقالوا: فرس مدنر ورجل مدرهم ..وأخذوا من الصناعيات (الاستبرق) و(إبريق) و(الطست) .. الخ، وأخذوا من النبات النرجس والبنفسج .. وغيرها مما أحصاه نقلة اللغة.

وكانت قاعدتهم في التعريب على جهتين:

الأولى: أن يلحقوا الكلمة بأبنيتهم، ومتى صارت الكلمة كذلك عدت من اللغة، وحكم عليها بما حكم على بقية الكلام فيشتقون منها، وكان لهم في ذلك منهج مستقيم، فالبدل عندهم مطرد في كل حرف ليس من حروفهم يبدل منه من الحروف الأعجمية.

الثانية: أبقوا الكلمة على وزنها عند الأمة ذات الشأن في وضعها، كما فعلوا في (الإبريسم) و(الاهليلج) وفي كثير من الأعلام[12].

ثم جاء القرآن الكريم وهو البالغ من الفصاحة مبلغ الإعجاز، وقد وصفه الله سبحانه وتعالى بأنه لسان عربي مبين، فاستعمل كثيرا من الألفاظ التي عربتها العرب، وهذا إقرار من الله سبحانه على طريقة التعريب، أما بعد الإسلام فإن العرب حينما جدوا في العلوم وأرادوا أن تكون اللغة العربية لغة علم كما هي لغة قوم ولغة دين ترجموا إليها كتب العلم التي وصلت إليهم من أمم الروم والفرس واتبعوا تلك الطريقة نفسها فكانوا يأخذون أسماء الأجناس كما هي ويستعملونها في كتبهم، وينطقون بها كأنها من لغتهم، ووجد من ذلك شيء كثير خصوصا في الطب والحكمة والهندسة[13].

هذا ما فعله العرب قبل الإسلام وبعده، فأي الطرق نتخذ؟

وقبل أن يجيب عن السؤال المطروح بيّن محاذير التجوز، يقول: (يلزم من اتباع رأي التجوز مضار أهمها أن اللغة وضعت لتدل على ما في النفس حتى يفهم السامع تمام ما يريد، واشتراك الألفاظ في المعاني مما يخل بأصل المقصود، والتجوز لابد فيه من إقامة القرائن على إرادة ما استعمل اللفظ فيه) [14].

ويرى الشيخ الخضري أن (التعريب حق للعرب المحدثين كما كان للقدماء)، وبذلك فهو يخالف الذين يقصرون التعريب على العرب قديما، يقول: "يقولون إن الحق في التعريب إنما كانت الأمة سلفت وبادت، وأن ما كان يباح للأعراب في بواديهم على قلة حاجتهم لا يباح مثله لنا في القرون المتأخرة على كثرة الحاج"، ثم يفسر موقفهم هذا بقوله: "وهذا كله بنوه على قاعدة لا أساس لها، وهي تشبيه اللغة بالدين في التمام فكما أن الله سبحانه أتم دينه، فكذلك العرب قد أتمت وضع لغتها ولم يبق من بعدهم من يحق له أن يضيف إليها كلمة جديدة"[15].

ثم بين وجه الفرق بين الأمرين قائلا: "لكن الفرق بين الأمرين ظاهر، فإن الدين وضع إلهي شرعه من له حق التشريع والإلزام وأتم وضعه على قواعد راسخة وأسس ثابتة، فلم يبق لأحد مجال أن يزيد أو ينقص منها، أما اللغة فالقصد منها الإبانة والإفصاح وهي من وضع الأفراد تتجدد بتجدد الحاجات"[16].

ومتى ثبت أن اللغة تجدد بتجديد الحاجة، فالمحتاج من المتمسكين بها متى علم أصولها ولهجتها له حق التعريب بالضرورة كما كان هذا الحق لسلفه[17].

المفاضلة بين التوسع والتعريب:

وليس الطريقان، طريق التوسع وطريق التعريب متقابلين، ولسنا في موقف يلزمنا أن نتخذ طريقا منهما، ونعرض عن الآخر، بل مدار الأمر في الاختيار بين أيسر الطريقين وأكثرهما فائدة، وفي ذلك يقول:"ومتى اتفقنا على نيل هذا الحق (يعني حق التعبير للحاجة) لم يبق إلا التخير بين سهل وأسهل ومفيد وتام الإفادة، ولا مراء في أن اللفظ الذي وضعه واضعه للدلالة على شيء اخترعه أسهل في الدلالة وأتم في الفائدة لأنه وضع بازائه تماما بخلاف الكلمة التي نتصيدها من موات اللغة فإنها إما أن تكون موضوعة لشيء هو أعم فنخصصها ويلزمنا إيجاد القرينة للدلالة على ما نريد فنحتاج إلى لفظ وقرينة، وإما أن تكون مستعملة في شيء فيه مجرد مشابهة كما بين (الأتومبيل) و(السيارة) فنحتاج لاستعمال لفظ واحد للدلالة على معنيين أو معان كثيرة، فالسيارة استعملت للدلالة على معنى القافلة أو الراكب، فإذا قلت جاءت (سيارة) هل يفهمني المخاطب بمجرد لفظي؟ أظن لا، بل لابد مع كلمة أخرى مبنية للمراد"[18].

مما تقدم نستطيع أن نحمل القول، بأن مفهوم التعريب عند الشيخ الخضري هو إضافة كلمات جديدة وفق المنهج الذي رسمه العرب لأنفسهم وللغتهم حتى لا يتسلل إليها العبث والفساد، وذلك بالزيادة أو الحذف أو الإبدال في الحروف، حتى يصبح موافقا لأوزانهم، والتعريب لا يقع

إلا في أسماء الأشياء والأعلام مثل (فردوس) ويونس)، وليس في أسماء المعاني والصفات مثل (شجاعة ونظرا)، والتعريب حق لكل عربي متمكن من اللغة في كل عصر، لمواجهة التجدد في المواليد المستحدثات في حياة الناس في كل عصر، ولكن العربية ليست بحاجة لأن يؤخذ معنى اللفظة الأعجمية ويعبر عنه بلفظ يدل على معنى مثله بالعربية، (مسرة) مقابل (تلفون)، و(مذياع) مقابل (أتومبيل)، و(بشكى أو قطار) مقابل (ترام) [البشكى: السريعة، يقال ناقة بشكى، أي سريعة خفيفة] .. ونحوها.

لأن ما حدث لـ (مسرة، ومذياع، وسيارة) إنما هو توسع عن طريق المجاز أو ترجمة المعنى، وهو محل الخلاف بين هذه الألفاظ تدل على أشياء، أي أسماء ذوات، وليست معاني أو تخيلات، فلا توضع لها أسماء لمعان تشبهها، ولا تشتق له أسماء، إنما تؤخذ أسماءها الأعجمية نفسها كما وردت وتصاغ على وزن عربي فتكون معربة، فنقول–مثلا– تلفون على فعلون مثل عربون[19].

وقد تنبه الشيخ الخضري إلى أن المستعملين هم الحكم فيما يعرض عليهم من محدث اللفظ عربيا أو معربا، يقول: "نرى رجال الجرائد، وهم الذين يرجع إليهم معظم الأمر في الإحياء والإماتة للألفاظ قد عرض عليهم في بعض الأوقات كثير من الألفاظ فهجروه، واستمروا على استعمال ما وضعه الواضعون في جرائدهم، فلا يزالون يستعملون (تلفون) مع أنه ترجم لهم بكلمة (مسرة) ولم أرها في جريدة من الجرائد يوما واحدا .. وهذا اعتراف منهم أو على الأقل شعور بأن طريقة الترجمة والتوسع ضررها أكثر من نفعها وأن طريق التعريب أوضح مسلكا"[20].

مقترحات:

وينهى الشيخ خطبته بمقترحاته التي تتلخص في النقاط الآتية:

1– تكوين مجمع لغوى يعهد إليه التعريب، إن استبداد الأفراد بالوضع أو التعريب مدعاة للاختلاف وهو أضر شيء باللغة.

2– أن ينحصر اختصاصه بأسماء الأجناس والأعلام، وطريقة علمه أنه إذا جاءه مسمى حديث لم يسبق أن وضع له لفظ، ورأى في اللغة لفظا دالا عليه بنفسه أطلقه عليه، وإلا عرب الكلمة الأعجمية وصيرها موافقة لأوزان العرب سهلة على ألسنتهم، وعمل على نشرها بواسطة الجرائد ودور العلم.

3- أن يكون للمجمع سجل تقيد فيه هذه الكلمات بإزاء مسمياتها موضحة بالرسوم ويكتب أمامها تاريخ وضعها.

أما الطرف الآخر في (المناظرة)، وهو الشيخ أحمد الإسكندري (1875-1938م)، فقد نبه إلى مخاطر التعريب، ودعا إلى الاشتقاق والتوسع في المجاز، ورغم أنه لم ينكر وقوع التعريب في اللغة العربية (وحتى في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف) إلا أنه أنكر حق المولدين والمحدثين في التعريب، لأنه يرى أن الذين لهم حق التصرف باللغة هم أصحاب عصور الاحتجاج اللغوي، يقول:"هم أهل ذلك اللسان، وهم العرب أنفسهم، فلا حق لغيرهم في التصرف والتعريب والاشتقاق من ألفاظ غيرهم، ولم يقل أحد من أئمة اللغة ونقلتها الثقاة بجواز إدخال الأعاجم والمولدين شيئا في العربية الفصحى وعدها منها"[21]، ثم يبين من هم العرب فيقول:"إن العرب الذين يعتد بعربيتهم وينقل عنهم قولهم وكتابتهم بقوا إلى أوسط القرن الثالث من الهجرة"[22]، وحد التعريب عنده هو ما أقره (الجوهري) في (الصحاح): "تعريب الاسم هو: أن تتفوه به العرب على منهاجها، تقول: عربته العرب، وأعربته أيضا"، واستطرادا نورد تعريف (المعجم الوسيط)، والذي يمثل رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقد ورد فيه (الأجنبي الذي غيره العرب، بالنقص، أو الزيادة، أو القلب).

وفي مقال آخر خصصه الشيخ الإسكندري لبيان قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة والاحتجاج بها، يقول:"ولم تكن العرب في جاهليتها أمة ذات حضارة وفنون وصناعات، ولكنهم لم يقفوا مدة فصاحتهم في الإسلام جامدين، عاجزين عن مجاراة الحضارة التي خاضوا غمارها، فوضعوا ألفاظا واصطلاحات للعلوم والصناعات التي زاولوها، أكثرها مستمد من طريق الاشتقاق والتوسع في المجاز"[23].

وفي خطبته بنادي دار العلوم التي أوصد فيها الباب على أصحاب (الباب المفتوح للتعريب)، وطرح طريقته في التعريب، حيث يقول: "إن هذه الكلمات لا تخلو من أن تكون أعلاما أو أسماء الأجناس فإما أن تكون معروفة قديمة عند العرب ولها في لغتها أسماء تطلق عليها أو على ما يشبهها، وهذه يبحث عنها في اللغة، ويعاد استعمالها في معانيها مثل كلمة (قنال): خليج أو قناة، وأما أن تكون مجهولة لهم، وهذه لنا في نقلها ثلاث طرق:

1- طريقة ترجمة اللفظ بمرادفة، كترجمة (سينما توجراف) بالصور المتحركة.

2- طريقة الاشتقاق من الفعل الذي يعبر به عن عمل الكلمة أو صفتها إن كانت من ذوات العمل والصفة، وهذه تسمية جديدة مثل تسمية (البسكليت) بالدراجة.

3- طريقة أتتجوز حيث يراعى نوع من أنواع العلاقة كالمشابهة والسببية .. الخ بين الجديد والمعنى القديم، إن هذه الطرق الثلاث كلها قياسية في الاستعمال، لا ينكرها أرباب العربية .. وعلى هذه الطرق جرت العرب عند وضعها اصطلاحات العلوم الشرعية والأدبية والعلمية"[24].

وبعد، فلقد اختتمت سلسلة المحاضرات والبحوث التي استمرت أسبوعين ببحث للشيخ حفني ناصف كان بمثابة (فصل الخطاب)، وقد أحسنت جامعة القاهرة بإعادة طبعه سنة 1956م. تحت عنوان "الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية"، فبعد أن لخص الآراء المختلفة وناقشها استطاع أن يحصر مواطن الخلاف في أسماء الأجناس التي لا يوجد في العربية لفظ يدل عليها وقرر أن سياسة الباب المفتوح التي تقبل كل دخيل وجديد لا يمكن أن يؤخذ بها، وإذا كان الأوائل قد عربوا قديما فإنما كان ذلك بقدر، وما رفضوه أكثر مما قبلوه، وأنه لا محل مطلقا لتعريب الحرف أو الفعل أم الاسم فمنه جامد ومشتق، وباب المشتقات فسيح في العربية فيه غناء عن الاقتراض من اللغات الأجنبية فلم يبق بعد ذلك إلا الأسماء الجامدة سواء أكانت أسماء ذوات أم أسماء معان، وهذه بدورها ينبغي التنقيب عنها في كتب الأدب واللغة فإن لم نجد فيها ضالتنا قلنا بالتعريب.

وفي ضوء هذا كله انتهت الندوة إلى قرار جامع تلاه أحمد فتحي زغلول، وقد حظي برضا جمهور الحاضرين في 20 أفريل 1908م، وكانت صيغته: "إذا عرض لنا لفظ أعجمي ترجمناه إلى اللغة العربية بالحرف، وإذا تعذر اشتققنا له اسما من لغتنا، وإذا لم يتيسر جئنا بكلمة عربية وأطلقناها عليه بضرب من التجوز، وإذا تعذر هذا أيضا عربناه وأدمجناه في تراكيب كلامنا، وكان أسوة للمعربات الكثيرة التي انطوت عليها جوانح لغتنا"[25].

والجدير بالذكر أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قد استوحى في قراره التاريخي للتعريب ما تمخض عنه هذا المنتدى بعد ربع قرن، وكان نص القرار:"يجيز المجمع أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية --عند الضرورة- على طريقة العرب في تعريبهم"[26].

ثم أتبعه بقرارين آخرين في نفس الدورة، وهما:

- يفضل اللفظ العربي على المعرب إلا إذا اشتهر المعرب.
- ينطق بالاسم المعرب على الصورة التي نطقت بها العرب.

قلنا إن الندوة استمرت أسبوعين، ويبدو أن تيار المحافظين كان مسيطرا على الندوة فلم يرد مثلا ذكر (المولد) وهو اللفظ الذي استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية[27]، كوسيلة من وسائل النمو اللغوي، غير أننا نلمح اقتراب الندوة من التوليد في إقرارهم بالتوسع في الاستعمال وإن غلبت عليهم محافظتهم فقالوا إن ذلك طريق ينبغي أن يسلك في حذر، والحقيقة أن التوسع إنما هو صورة من صور التوليد اللغوي كما أن الندوة قد أولت التعريب اهتماما أكبر من اهتمامها بالمعرب، ولعل هذا مما دعا الشيخ طاهر أن يولي (المعربات) في كتابه ما تستحق من عناية، وهو ما سعى إليه الشيخ عبد القادر المغربي في محاولة اعتبار المعرب قياسيا.

ولعل من التوافق هنا أن يتصدى الشيخ أحمد الإسكندري شرح هذا القرار ويحتج له، يقول مصطفى الشهابي: "هذا القرار يجيز للعلماء تعريب المصطلحات العلمية، إذا لم يكن المستطاع إيجاد ألفاظ عربية بطريق الحقيقة أو بطريق المجاز، وقيد "الضرورة" يشير إلى ذلك، وفي الجزء السادس من مجلة المجمع محاورة طريفة بين أعضاء المجمع المتشددين في موضع التعريب، وأعضائه المتسامحين فيه، وأعرف شخصيا أن المرحوم الشيخ أحمد الإسكندري كان عدوا أزرق للتعريب، وأن المرحوم الشيخ عبد القادر المغربي كان من القائلين بفتح باب التعريب على مصراع أو مصراعين، وسنرى في الأبحاث التالية أن هنالك ألفاظا أعجمية أخرى لا يمكن بل لا يجوز إلا تعريبها، وفي الحالين أرى أن قيد "الضرورة" الذي وضعه المجمع للتعريب هو ضرورة.

أقول هذا لأني عارف بسخافات بعض أساتذة العلوم الحديثة، الذين عربوا ألفاظا علمية أعجمية، كان في استطاعتهم أن يجدوا لها ألفاظا عربية مقبولة، بقليل من الجهد، ومن المعرفة بأصول تلك الألفاظ العجمية وبمعانيها، لا أرى مسوغا للخوف من كثرة المصطلحات العلمية التي نضطر إلى تعريبها وإلى إدماجها في لساننا.

فالألفاظ، كثرت أو قلت، ليست من مقومات اللغة، واللغات تتميز بعضها بتراكيب جملها وبحروف معانيها أي بم اختصت به من قواعد الصرف والنحو وأساليب الاشتقاق والقياس، ففي الألمانية والإنجليزية والفرنسية آلاف مؤلفة من الألفاظ العلمية المشتركة، ومع هذا نرى كلا من اللغات الثلاث مستقلة عن الأخرى.

وثمانون في المائة من الألفاظ التركية هي عربية وفرنسية، ومع ذلك لا يفهم الجمل العلمية التركية من لم يتعلم هذه اللغة من أبناء العرب، وعلى الرغم من هذه الحقائق فأنا من القائلين بعدم اللجوء إلى التعريب إلا عند الضرورة وحدود الضرورة عندي ليست واسعة.

ومما لا شك فيه أن الشيخ طاهر الجزائري قد استوعب الآراء التي آثارها تلك المناظرة، وما تمخضت عنه من آراء عبر فيها معاصروه من رواد التحديث اللغوي عن آرائهم إزاء قضية العصر، وهي صلاحية اللغة العربية لتكون لغة العلم والحضارة بعامة، وكذلك البحث في وسائل إقدارها لتلبية التعبير عن الحاجات المستحدثة، ومن هنا أتى نشر كتاب (التقريب لأصول التعريب) تعبيرا وإجابة عن صاحبه وهموم المرحلة وتطلعاتها.

ولقد تزامن صدور الكتاب مع نشأة المجمع العلمي العربي بدمشق **1919**م. الذي بدأ نشاطه اللغوي بتصحيح لغة الكتابة في دواوين الحكومة، والإشراف على لغة الكتب المدرسية، ووضع المصطلحات والكلمات العربية بدلا من الكلمات التركية والفرنسية التي نفشت في لغة الدواوين في سورية.

وتولى الأستاذ العلامة محمد كرد علي رئاسة المجمع فسارع إلى استدعاء من وثق في همتهم العالية، ومنهم: الشيخ عبد القادر المغربي صاحب كتاب الاشتقاق والتعريب، وعيسى إسكندر المعروف، وعز الدين التنوخي، والشيخ طاهر الجزائري صاحب كتاب التقريب لأصول التعريب...وغيرهم.

ومنذ اللحظة الأولى أعلن المجمع عن أهدافه والغرض من إنشائه، وكان في مقدمتها: "النظر في اصطلاح اللغة ووضع ألفاظ للمستحدثات العصرية وتنقيح الكتب وإحياء المهم مما خلفه الأسلاف منها والتنشيط على التأليف والتعريب"[28].

في هذا الجو من الرأي العام اللغوي جاء تأليف كتاب (التقريب لأصول التعريب) ورغم أننا لا نرى الشيخ طاهر الجزائري يصرح بذكر المناسبة، أو يتتبع دراسات بعض معاصرية ممن كان لهم مساهمات في هذا الباب إلا ما عثرنا عليه في صفحة[29] حيث يقول: "قد كثر منذ عهد قريب عناية كثير من العلماء بأمر اللغات لاسيما اللغة العربية، وقد بحث فريق منهم في المعربات لاسيما ما عرب من غير الفارسية، وقد وقع بينهم اختلاف شديد في ذلك في كثير من المواضع، وسبب ذلك أمران: أحدهما صعوبة هذا المبحث في حد ذاته واحتياجه إلى إمعان النظر فيه كثيرا بعد أن يكون الناظر فيه أهلا لذلك، فينبغي لمن يعنى بهذا الأمر أن ينظر في كلام الباحثين منهم ممن لا يجازف في كلامه فإنه يجد فيه ما يزيده بصيرة في الأمر".

وهكذا فقد انبرى (الجزائري) لعرض القضية مساهما برأيه حولها مشاركا رواد التجديد اللغوي في زمانه ونذكر هنا طائفة منهم على سبيل المثال لا الحصر:

–حسن توفيق العدل، في كتابه (أصول الكلمات العامية) صدر عن مكتبة الترقي بالقاهرة عام 1899م. وقد رصد فيه بعض الألفاظ والتراكيب التي يستعملها المصريون في التحاور، ويقابلها شرحها وتصحيحها.

–الشيخ إبراهيم اليازجي، في كتابه (لغة الجرائد) وقد صدر عن مطبعة المعارف بالقاهرة عام 1901م، ويقع في 64 صفحة.

–آدي شير الكلداني، في كتابه (الألفاظ الفارسية المعربة)، وقد صدر في بيروت عام 1908م، ويقع في 194 صفحة، حقق المعرب من الألفاظ الفارسية وبين أصلها.

–محمد دياب، في كتابه (الألفاظ الحديثة)، صدر في القاهرة عام 1919م، ويقع في 123 صفحة.

–الشيخ عبد القادر المغربي، في كتابه (الاشتقاق والتعريب) صدر في طبعته الأولى عام 1908م، وقد صدره بقوله:"وهو يبحث فيما يعرض للغة العربية من تكاثر كلماتها بواسطتي الاشتقاق والتعريب، وأن هذا الأخير طبيعي في لغتنا وفي غيرها من اللغات، وأن استعمال المعرب لا يحط من قدر فصاحة الكلام والاستشهاد على ذلك".

هذا فضلا عن المقالات والآراء التي نشرتها صحف ذلك العهد كالمؤيد والمقتطف، وساهم فيها علماء ذلك العصر وما تلا من دراسات في نفس الموضوع ككتاب (التهذيب في أصول التعريب) لأحمد عيسى بك المنشور في عام 1924م، (تهذيب الألفاظ العامية) لمحمد علي الدسوقي في نفس الفترة تقريبا.

ثم تقتضي الإشارة إلى أن كتاب (المعرب من الكلام الأعجمي) لأبي منصور الجواليقي (ت 540هـ) وهو الجامع للكلمات الأعجمية الدخيلة على اللغة العربية مما أورده أصحاب المعاجم قبله أمثال ابن دريد (ت321 هـ) في الجمهرة، والأزهري (ت370 هـ) في تهذيب اللغة، والجوهري (ت393 هـ) في الصحاح وغيرهم.

أقول: إن كتاب المعرب للجواليقي، قد طبع محققا لأول مرة سنة 1867م. في مدينة ليبزج على يد المستشرق الألماني إدوارد زخاو، ولاشك أن الشيخ طاهر الجزائري قد أطلع عليه (انظر كتاب التقريب صفحات:76 و74 و86 و78).

كما أن كتاب (شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل) لشهاب الدين أحمد الخفاجي (ت1069 هـ)، قد طبع اكثر من مرة، وأولها بتصحيح نصر الهوريني بالمطبعة الوهيبة بمصر سنة

1907م، والثانية بتصحيح محمد بدر الدين النعساني بمطبعة السعادة بمصر في السنة ذاتها 1907م.

ولاشك أن الشيخ طاهر الجزائري قد أطلع عليه، رغم أني لم أعثر على إشارة صريحة إلى ذلك غير أنه في صفحة[30]، ينقل الآتي: "قال أبو منصور (الجواليقي) رحمه الله تعالى: اعلم أن العرب تكلمت بشيء من الأعجمي، والصحيح منه ما وقع في القرآن أو الحديث أو الشعر القديم أو كلام من يوثق بعربيته، ولايصح الاشتقاق فيه لأنه يدعى أخذه من مادة الكلام العربي، وهو كادعاء أن الطير ولدت الحوت، فما وقع في بعض التفاسير من أن إبليس مأخوذ من الابلاس ونحوه مما عد خطأ" فهذا النص من كتاب الخفاجي (شفاء الغليل، المقدمة) وليس له وجود في كتاب المعرب للجواليقي.

ولربما نقله الشيخ طاهر الجزائري من كتاب (قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل) لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي (المتوفى 1111هـ)، فقد وقع هو أيضا في الخطأ حين نسبه إلى الجواليقي، ولعل في هذا إشارة إلى اطلاعه على مخطوطة (قصد السبيل) للمحبي ولكننا نؤكد اطلاعه على رصيد كبير من المؤلفات حول هذا الموضوع، وخاصة المعاجم اللغوية انظر على سبيل المثال: (كتابه ص 11 و15 و24 و26) وكتب اللغة وخاصة كتاب سيبويه، والمزهر للسيوطي، ودرة الغواص في أوهام الخواص للحريري، وكتاب ليس في كلام العرب لابن خالوية ...وغيرها كثير (انظر6 و16 و27 و76 و79 و108).

ماهو مفهوم التعريب عند طاهر الجزائري؟

لمصطلح (التعريب) أكثر من معنى، غير أن ما نعنيه هنا هو تعريب الكلمة الأعجمية، وقوامه: نقل الكلمة مع عرفها الأعجمي ومحاولة إنزالها على صيغ العربية وأوزانها، ويقتضي هذا الإنزال بعض الإبدال والتغيير في بنية الكلمة إما بالزيادة أو الحذف، أو إبدال الحركة، وأحيانا الإبقاء على الأصل، وقد عرف النحويون واللغويون القدامى الإبدال بأنه إقامة حرف مكان حرف في الكلمة[31].

وبالإضافة إلى الشرط السابق (الإبدال والإنزال)، فإن علماء اللغة المتقدمين قد اشترطوا أن يكون اللفظ قد نقل إلى العربية في عصر الاستشهاد اللغوي–نهاية القرن الثاني لعرب الأمصار، وأواسط القرن الرابع لأهل البدو من الجزيرة العربية– عن العرب الذين يعتد بعربيتهم، على النحو ما ورد في خطبة الشيخ الإسكندري في (مناظرة نادي العلوم).

وفي مقدمة (المعرب للجواليقي) ذكر: "هذا كتاب نذكر فيه ما تكلمت به العرب من الكلام الأعجمي، ونطق به القرآن المجيد، وورد في أخبار الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، وذكرته العرب في أشعارها ليعرف الدخيل من الصريح".

وأما ما نقل إلى العربية بعد انقضاء عصر الاستشهاد فيسمى (مولدا)، قال الجزائري: المولد هو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم، وفي مختصر العين للزبيدي: والمولد من الكلام المحدث، وفي الأدب للفارابي يقال هذه عربية، وهذه مولدة[32]، ثم يأتي بأمثلة للمولد، ومنها:

–قال في الجمهرة: (الخم) القوصرة يجعل فيها التبن لتبيض فيها الدجاجة، وهي مولدة.

–وقال التبريزي في تهذيب الإصلاح: "القاقزة" مولدة، وإنما هي القاقوزة، وهي إناء من آنية الشراب[33].

–وفي كتاب المقصور والممدود للأندلسي (الكيمياء): "لفظة مولدة يراد بها الحذق، وفي الصحاح (كنه الشيء) نهايته، ولا يشتق منه ففعل، وقولهم لا يكتنفه الوصف بمعنى لا يبلغ كنهه كلام مولد (فائدة) في أمالي ثعلب، سئل عن التغيير، فقال: هو كل شيء مولد، وهذا ضابط حسن يقتضي أن كل لفظ عربي الأصل ثم غيرته العامة بهمز أو تركه [أي الهمز]، أو تحريك أو تسكين، أو نحو ذلك فهو مولد، وهذا يجتمع منه شيء كثير وقد مشى على ذلك الفارابي في ديوان الأدب فإنه قال في الشمع والشمعة [بسكون الميم] إنه مولد، وإن العربي بالفتح وكذا فعل في كثير من الألفاظ"[34].

وتناول الجزائري بالإضافة إلى ما سبق مسألة التغيير الذي يحدثه المحدثون في بعض الكلمات التي عربت قديما، ومن ذلك قوله: قال في القاموس: "النموذج بفتح النون (معرب)، والأنموذج– بالألف– (لحن) وقد تعقب ذلك بأن العلماء استعملوه قديما وحديثا حتى أن الزمخشري وهو من أئمة اللغة قد سمى كتابا له بالأنموذج.

والزيادة في المعرب قد وقعت، فقد قالوا: أرندج في رنده، والنموذج مما لم تعربه العرب قديما، ولكن عربه المحدثون، قال البحتري:

أو أبلق يلقى العيون إذا بدا من كل شيء معجب بنموذج

وقد توهم بعضهم أن نموذجا معرب من نمونه، فيكون فيه إبدال النون ذالا وجعل ذلك مما شذ فيه المعرب، والذي أوقعه في هذا الوهم عدم استعمال المتأخرين من الفرس في هذا المعنى لفظ نمونه واستعمالهم بدلها فيه لفظ نمونه"[35].

أما (الدخيل)، فهو استعمله اللغويون مرادفا للمعرب، وأحيانا يشيرون إلى الكلمة الأعجمية بأنها (دخيل معرب، أو دخيل)[36]، ويبدو أن الفرق بين المعرب والدخيل أعم من المعرب فيطلق على كل ما دخل في اللغة العربية من اللغات الأجنبية سواء أكان ذلك في عصر الاستشهاد أم بعده، وسواء خضع عند التعريب للأصوات والأبنية العربية أم لم يخضع، وسواء كان نكرة أم علما، وذلك أن من اللغويين من لا يسمي العلم الدخيل معربا.

قال صاحب المصباح المنير: "وأما ما تلقوه علما فليس بمعرب، وقيل فيه أعجمي، مثل إبراهيم، وإسحاق"، ولذلك سمى الخفاجي كتابه:"شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل"، فذلك يشمل المعرب والمولد والأعجمي.

وكذلك فعل المحبي في (قصد الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل)، ولم يخرج الشيخ طاهر الجزائري في كتابه (التقريب لأصول التعريب) عما تعارف عليه القدماء من اللغويين في هذا الباب، يقول في فصل حقيقة التعريب وبيان أنواع التغيير الذي وقع في المعربات:"التعريب نقل الكلمة من العجمية إلى العربية، والمعرب هي الكلمة التي نقلت من العجمية إلى العربية سواء وقع فيها تغيير أم لا، غير أنه لا يتأتي التعريب غالبا إلا بعد تغيير ما في الكلمة.

وقد وقع التعريب بدون تغيير أصلا، وذلك مثل بخت بمعنى حظ، فإنه نقل من الفارسية إلى العربية بدون أن يغير فيه شيء، ومثل سخت بمعنى شديد، إلا أن هذا النوع قليل. وأنواع التغيير لاتكاد تزيد على أربعة:

الأول: إبدال حرف بحرف.

الثاني: إبدال حركة بحركة.

الثالث: زيادة شيء.

الرابع: نقص شيء.

فمما وقع فيه إبدال حرف بحرف (جرم): أي الحر عكس البرد، الحر من (كرم) بالكاف الفارسية، فأبدلت فيه الكاف الفارسية بالجيم التي هي أقرب الحرف إليها.

وهذا الإبدال لازم لئلا يدخل في كلامهم ما ليس منه، ومثل ذلك الإبدال في غيرها من الحروف التي لا توجد في اللغة العربية المشهورة، وإن وجدت في لغة بعض. القبائل ممن لا ترضى عربيتهم، ومن ذلك صرد معرب سرد، فأبدلت فيه السين صادا، وهذا الإبدال غير لازم لوجود السين في العربية، ومثل ذلك الإبدال في غيرها من الحروف التي توجد في العربية، قال في

الصحاح الصرد البرد (فارسي معرب)، والصرود من البلاد خلاف الجروم، وصرد الرجل يصرد صردا ومصرادا: يجد البرد سريعا، قال الساجع:

أصبح قلبي صردا لا يشتهي أن يردا ا.هـ

وقال جماعة إنه عربي محض وأن الفرس من العرب.

ومما وقع فيه إبدال حركة بحركة (زور) بالضم بمعنى القوة، فإنه معرب من (زور) بضمة مشوبة بالفتحة، فأبدلت فيه بضمة خالصة، وهذا الإبدال لازم لعدم وجود الضمة المشوبة في العربية المشهورة، ومثل ذلك الإبدال في غيرها من الحركات التي لا توجد فيها، ومن ذلك سرداب وهو بناء تحت الأرض، فإنه معرب من سرد آب بالفتح فأبدلت فيه الفتحة بالكسرة، وهذا الإبدال غير لازم لوجود الفتحة في العربية المشهورة، ومثل ذلك الإبدال في غيرها من الحركات التي توجد فيها، ومعنى (سردآب) في الأصل الماء البارد وسمي البناء المذكور بذلك لكونه كان يعد لتبريد الماء.

ومما وقع فيه زيادة شيء (أرندج) وهو جلد أسود، فإنه معرب من رنده زيدت في أوله الهمزة وأبدلت فيه الهاء جيما، ومما وقع فيه نقص شيء (بهرج)، فإنه معرب من نبهره: أي باطل، ومعناه الزغل، ويقال فيه أيضا نبهرج، قال المرزوقي في (شرح الفصيح): درهم بهرج ونبهرج، أي: باطل زيف، ويقال: بهرجت الشيء بهرجة فهو مبهرج.

وكثيرا ما يتنوع التغيير في الكلمة الواحدة، وذلك مثل (سدر)، وهي لعبة للصبيان، فإنه معرب من سدر، أي: ثلاث أبواب–أبدلت فيه فتحة السين الممالة إلى كسرة خالصة وزيد بعدها دال ساكنة فصار سدر [بكسر السين وتشديد الدال مع الفتح، ويجوز في سينها الضم والفتح.

ومثل سكر وهو النوع المعروف بشدة الحلاوة، فإنه معرب من شكر [بفتحتين] فأبدلت فيه الشين بالسين وفتحتها بالضمة وزيدت بعدها كاف ساكنة فصار سكر بضم السين وتشديد الكاف المفتوحة[37].

بهذه التوطئة الجامعة عرض الشيخ طاهر الجزائري قضية التعريب والمعرب، والمسلك الذي سلكه المعربون في تعريبها ليكون الناظر فيه على بصيرة في الأمر–على حد تعبيره–وما نقلناه في الفقرة السابقة يعطي صورة عن أسلوب الكاتب في عرضه للمسكة، فأول ما يلاحظه الدارس التداخل في عرض الأفكار، والاستطراد المرهق حتى أن القارئ لا يكاد يلتقط أنفاسه في تتبعه...ولعل الجزائري لاحظ ذلك، فهو يقول وبعد أن قطع شوطا كبيرا في مسالك التعريب: "قد

ذكرت في هذا الكتاب من المسائل المتعلقة بالتعريب وأصوله ما رأيت، وأحسب أنه كاف في إرشاد من يريد أن يكون على بصيرة في هذا الأمر، هذا مع تشتت الحال وتوزع البال وتوارد العلل، وقد رأيت أن أختمه بفوائد شتى ينتفع بها الباحث فيما يشكله من المباحث، وهذا أوان الشروع في المقصود"[38].

ولقد سبق أن عرفنا أن الشيخ الجزائري، قد وضع كتابه هذا في أواخر حياته -1918- حينما كان مقيما في القاهرة، وقد اشتدت عليه وطأة أعراض مرض الربو وضيق التنفس مما جعله قلقا، عصبي المزاج، فضلا عن المنغصات الأخرى التي اتسمت بها حياة شيخنا الفاضل.

ولكن الكتاب مع ذلك يظل ذو فائدة في الدراسات العربية المعاصرة، وهو لم يحظ بالنشر اللائق، وأن القليل من الباحثين قد حظي بالاطلاع عليه، يقول الباحث الدؤوب الدكتور إبراهيم بن مراد: "لم تكن محاولة المغربي في الاشتقاق أول محاولة في معالجة المعرب في هذا القرن، فقد سبق بمحاولة أخرى هي محاولة الشيخ طاهر الجزائري في كتابه (التقريب لأصول التقريب).. وقد أردنا أن ننظر في معالجته لقضية المعرب الصوتي قبل محاولة المغربي، إلا أننا لم نعثر على كتابه في المكتبات التونسية"[39].

وإذا جاز لنا أن نعيد ترتيب فقرات الكتاب لنلم بموضوع التعريب على نحو ما يراه الشيخ طاهر الجزائري، فإننا نقول: إن مقولة سيبويه (ت181 هـ) ظلت الإطار الذي ما زال العلماء ينهلون منها، وقد نقلها الجزائري ص6 وما بعدها من كتاب التقريب ..).

كما وردت في (الكتاب 4/ 303): "اعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه، فأما ما ألحقوه ببناء فدرهم، ألحقوه ببناء هجرع، وبهرج ألحقوه بسلهب، ودينار ألحقوه بديماس، وديباج ألحقوه كذلك، وقالوا إسحاق فألحقوه بإعصار، ويعقوب فألحقوه ببربوع، وجورب فألحقوه بكوكب ...[قال] وبما غيروا الحرف الذي ليس من حروفهم عن بنائه في الفارسية نحو: فرند، وبقم، وآجر، وجربز".

والعلماء بعد سيبويه لم يكن عملهم في الغالب إلا شرحا لمجمله، أو توضيحا لما استبهم منه، أو استدراكا لما أغفله، وإن تباين تعريفات المتقدمين للمعرب سببها عنايتهم ببيان إجراءات التغيير والتعديل لينسجم اللفظ في نطقه مع النظامين الصوتي والصرفي ليصير موافقا للذوق اللغوي العام للسامعين.

ولا شك أن مقولة سيبويه تحتاج لإلقاء الأضواء عليها ومقابلتها بالآراء الحديثة، فنقول:

-إن المعول عليه في تعريب الكلمة الأعجمية هو تغيير الحروف الأعجمية أي الصوت الأعجمي، وزاد سيبويه الأمر توضيحا بقوله (الكتاب 4/ 306): "فالبدل مطرد في كل حرف ليس من حروفهم"، وأحيانا يمكن إلحاق الكلمة التي غيرت من حروفها بوزن عربي، أو تترك دون إلحاق أحيانا أخرى خاصة إذا كانت حروف الكلام الأعجمي من جنس العربية.

والواقع أن تطويع الأصوات الأعجمية ومواءمتها وفق أصوات العربية بالدرجة الأولى عند اقتراض الكلمات الدالة على المفاهيم الحضارية الجديدة أما إبدال الحرف العربي-أحيانا- بعربي غيره فسببه الحرص على انسجام التركيب ليتفق مع العادات الصوتية العربية، وقد يقتضي ذلك تغيير الحركات أو إبدال موضوع الحرف ولقد زاد ابن كمال باشا (ت94 هـ) في رسالته "تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية" الأمر توضيحا فقال: "واعلم أن اللفظ المعرب إن كان موافقا لواحد من أبنية العرب، جاريا على وفق أصل من أصولهم (كخرم) فلا حاجة في تعريبه إلى التغيير، وإلا فلا بد فيه من نوع تغيير، إما للإلحاق بأبنيتهم كما في درهم، على ما تقدم بيانه، وإما للتوفيق لأصولهم في مهندس .. وأصله بالفارسية إندازه[40].

ومسلك التغيير عند سيبويه، هو تغيير صوتي يرافقه تبدل من حيث الهيئة العامة from بحيث يأتلف اللفظ المعرب صوتيا مع طبيعة اللغة العربية مع طرائق نطقها.

ومعلوم أن هذا اللفظ الجديد على اللغة العربية لن يتساوى مع اللفظ الأصيل لعلة الاشتقاق في أبعادها بينهما، وقول سيبويه: "اعلم أنهم مما يغيرون مع الحروف ما ليس من حروفهم البتة"، فهو لايفهم على إطلاقه، فما لم يكن من حروفهم البتة غيروه دون خلاف، ولكننا نلحظ أنهم ربما حولوا بعض الأصوات في الكلم الأعجمي رغم وجود نظائرها في العربية حرصا على تحقيق الانسجام الصوتي harmony phonetic على نحو ما تم في مهندس حيث أبدلت السين من الزاي رغبة في إحداث التناسق مع الصوت المجاور.

ويقول السيوطي فيما ينقله عن ابن فارس (المزهر 272/1): (حدثني علي بن أحمد الصباحي، قال:سمعت ابن دريد يقول: حروف لا تتكلم العرب بها إلا ضرورة، فإذا اضطروا حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها، وذلك كالحرف الذي بين الباء والفاء مثل(بور) إذا اضطروا قالوا: (فور)، قال ابن فارس: هذا لأن (بور) ليس من كلام العرب، فلذلك يحتاج العربي عند تعريبه إياه أن يصيره فاء).

وذكر الجواليقي (المعرب ص55): أن العرب قالوا: (سراويل) و(إسماعيل)، وأصلها (شروال) و(إشماويل) وذلك لقرب الشين من السين في الهمس، فالضرورة الصوتية هي التي ألجأتهم هنا للإبدال لثقل الشين في اللفظ كترتيب صوتي–مقارنة بتغيير الحرف الواحد في اللفظ الأعجمي عندما لا يكون له نظير في اللغة العربية– على نحو مسلكهم في (جاموس = كاوميش) و(ابريسم= ابريشم).

ولكن لا يطرد إبدال ا لسين من الشين، فقد قال العرب: (شرحبيل) و(شمهيل) و(شبارق) وهو بالفارسية (بيشباره) [41]، لملاحظة عدم خروجها عن الانسجام الصوتي عند العرب.

وقد أشار سيبويه لهذه المسألة، يقول[42]: "وأما مالا يطرد فيه الإبدال فالحرف الذي هو من حروف العرب نحو سين (سروايل)، وعين (اسماعيل) أبدلو للتغيير الذي قد لزم، فغيروه لما ذكرت من التشبيه بالإضافة فأبدلوا من الشين نحوها في الهمس، والانسلال من بين الثنايا، وأبدلوا من الهمزة العين، لأنها أشبه الحروف بالهمزة".

ومعنى (فغيروه لما ذكرت من التشبيه بالإضافة)، أي من تشبيه الشكل from الذي آل إليه المعرب–بعد تغيير شكله– كما يحدث للفظ العربي عند النسبة كقولهم حضرمي نسبة إلى حضرموت، وبصري إلى البصرة.

–وقول سيبويه: "فأما ما ألحقوه ببناء كلامهم فدرهم .. وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم ..."، لابد لنا أن نتساءل هنا: هل تم إلحاق المعربات على أساس الوزن الصرفي أو العرفي؟

لقد وردت ألفاظ من المعرب صادفت وزنا عربيا، ولها نظائر في العربية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: جوهر، جورب، جوسق، جردق، كوسج، موزج، خندق، سوسن ... وغيرها، فهذه طائفة من المعربات تناظر في العربية لفظ (كوثر) وبناؤها بوزن (فوعل)، ولكن نواة المعنى منحصرة في (ك ث ر) والواو زائدة، والذي يبدو للوهلة الأولى تساوي المعرب مع العربي، ترى لو ذهبنا نتعرف على الزائد في مثل (جوهر) فهل لنا أن نقول: إن نواة المعنى هي (ج هـ ر) أو (ج ور) أو...أو ... الخ، إن البحث عن أبنية–حجج صرفية– لتعيين إلحاق المعرب عمل صناعي لا طائل من ورائه، جاء في القاموس المحيط ((كربس: الكرباس: بالكسر: ثوب من القطن الأبيض، معرب فارسيته بالفتح، غيروه لعزة (فعلال)، والنسبة كرابيسي، كأنه شبه بالأنصاري، وإلا فالقياس كرباسي)).

وواضح أن التغيير هنا لسبب صوتي لا لحجة صرفية فحسب، لقد كان هذا مما شغل المتقدمين فسهل وصف أعمالهم بالوهم والارتجال، وعندما ننظر في ترتيب مداخل المعجم العربي نقع على مفارقات في ترتيب بعض المعربات فـ (اسطرلاب) تجدها تارة في (ل وب)، وأخرى في (س ط ر)، و(ميناء) نجدها تارة في (و ن ي)، وأخرى في (م ن ي)، وثالثة في (م ي ن)، و(أنجر) [43].

لقد أصاب الخفاجي في قوله (شفاء الغليل ص3): إن الأسماء الأعجمية لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الأصل والزائد وذلك لا يتحقق في الأعجمية، ومن هنا يتضح لنا قول سيبويه (ودينار ألحقوه بديماس)، فالدينار عنده دخيل جديد ألحق بديماس المعروف، وكلاهما لفظان معربان ولقد تم الإلحاق على أساس القياس الإبداعي عند (فرديناند دوسوسير)، أو القياس الخاطئ عند العرب[44].

وخلاصة القول أن الإلحاق هنا تم على أسس صوتية لا على أساس قياسي اشتقاقي، وهو يتفق مع طبيعة التبادل بين اللغات حيث يجرى النطق بعيدا عن أحكام النحاة ومقاييسهم، وهو داخل في باب ما عممه ابن جني في مقولته المشهورة: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[45].

وقال أبو هلال في (التلخيص في أسماء الأشياء (1/ 217): (والكلمة الأعجمية إذا عربت فهي عربية، لأن العربي إذا تكلم بها معربة لم يقل إنه يتكلم بالعجمية).

–قول سيبويه: (وربما لم يلحقوه ...) ملحظ دقيق في جعله حد التعريب مقتصرا (على نقل الكلمة الأعجمية واستعمالها) سواء أتم الإلحاق بأبنية العرب كدرهم إذ ألحقوه بـ "هجرع" أم لم يتم كخرسان، لا يثبت به (فعالان).

أقول: كأن سيبويه ومن شايعه من العلماء المتقدمين قد نظروا إلى الظروف العربية المعاصرة وقد انهالت عليها المفاهيم العلمية المستجدة بمعدل مائة مصطلح في كل يوم ورد عن مدير مكتب تنسيق التعريب بالرباط[46].

وإذا كانت أوزان العربية الأصلية لن تتسع لتضم كل ما تفرزه اللغات الأجنبية من مصطلحات لا يمكن حصرها فيجب –حالئذ– أن نلتزم بالإقامة المعرب على وزن عربي بصورة كاملة، ورغم أننا نجد ألفاظا كثيرة قد عربت وشاع استعمالها مع وجود نظائرها في العربية، ومع ذلك لا يجوز فتح الباب على مصراعيه لكي يدخل إلى لغتنا كل ما نطق به الأعاجم بل علينا أن نختار بقدر حاجتنا

من مثل الأعلام الأعجمية واللباس، والشراب والطعام والأثاث والأدوية وأسماء الأعيان وأعلام الجنس مما لا يعرفه العرب كالأكسجين، والهيدروجين، والأنزيم، والأيون، ولقد كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة متحفظا في قراره بخصوص التعريب، والذي أثبتناه فيما تقدم أثناء استعراضنا لمناقشات (مناظرة نادي العلوم **1908**م)، فلقد أجاز المجمع التعريب عند الضرورة، وأتبعه بقراره الآخر (يفضل اللفظ العربي على المعرب إلا إذا اشتهر المعرب)، ولا يخفى أن بابي الاشتقاق والتوليد واسعان، ولا يلجأ إلى النحت إلا عند الضرورة.

ومن القضايا الرئيسية التي عالجها الجزائري في كتابه (مسألة وقوع المعرب في القرآن الكريم)، يقول (ص**36**): (اختلف العلماء في وقوع المعرب في القرآن، فذهب بعضهم إلى عدم وقوعه فيه...) لقد استوفى هذه المسألة بالنقل عن كتب اللغة وعول بخاصة على ما أورده السيوطي في (الإتقان في علوم القرآن) مع تصرف بالعبارة، وهذه خلاصة ما جاء في كتاب [التقريب ..] [47]:

أ- الأكثرون، ومنهم الشافعي، ابن جرير، وأبو عبيده، والقاضي أبو بكر، وابن فارس-على عدم وقوع المعرب فيه لقوله تعالى:﴿ قرآنا عربيا﴾ (يوسف.**2**) قوله تعالى:﴿ ولو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي﴾ (فصلت.**44**) وقد شدد الشافعي النكير على القائل بذلك.

وقال أبو عبيدة: إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول.

وقال ابن فارس: لو كان فيه من لغة غير العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله لأنه أتى بلغات لا يعرفونها.

وقال ابن جرير: ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن إنها بالفارسية أو الحبشية أو النبطية أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارد اللغات، فتكلمت العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد.

وقال غيره: بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسنة في أسفارهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظا غيرت بعضها بالنقص من حروفها، واستعملتها في أشعارها ومحاوراتها، حتى جرت مجرى العربي الفصيح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحد نزل القرآن.

وقال آخرون: كل هذه الألفاظ عربية صرفة، ولكن لغة العرب متسعة جدا، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الجلة، وقد خفي على ابن عباس معنى "فاطر" قال الشافعي: "لا يحيط باللغة إلا نبي".

ب–وذهب آخرون إلى وقوع المعرب في القرآن، وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿قرآنا عربيا﴾ (يوسف.2) بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تخرجه عن كونه عربيا، والقصيدة الفارسية لاتخرج عنها بلفظة فيها عربية، وعن قوله تعالى﴿أعجمي وعربي﴾ (فصلت.44) بأن المعنى من السياق: كلام أعجمي ومخاطب عربي واستدلوا باتفاق النحاة على أن منع صرف نحو "إبراهيم" للعلمية والعجمة، ورد هذا الاستدلال: بأن الأعلام ليست محل خلاف، فالكلام في غيرها موجه بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام فلا مانع من وقوع الأجناس، وأقوى ما رأيته للوقوع وهو اختيار السيوطي–ما أخرجه "ابن جرير" بسند صحيح عن "ميسرة" التابعي الجليل، قال: "في القرآن من كل لسان".

وروي مثله عن "سعيد بن جبير" و"وهب بن منبه".

فهذه إشارة إلى أن حكمة وقوع هذه في القرآن أنه حوى علوم الأولين والآخرين، ونبأ كل شيء، فلا بد أن تقع فيه الإشارة إلى أنواع اللغات والألسن، ليتم إحاطته بكل شيء، فاختير له من كل لغة أعذبها وأخفها، وأكثرها استعمالا للعرب، وأيضا النبي ﷺ مرسل إلى كل أمة، وقد قال تعالى:﴿ وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه﴾ (سورة إبراهيم.الآية4) فلا بد وأن يكون في الكتاب المبعوث به من لسان كل قوم، وإن كان أصله بلغة قومه هو.

ج– وقال "أبو القاسم بن سلام": والصواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعا، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب، فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنها عربية فهو صادق ومن قال: أعجمية فصادق.

ومال إلى هذا القول "الجواليقي" و"ابن الجوزي" وآخرون ...وقد عقد "السيوطي" في "الإتقان" [105: 2 . 120] مبحثا (فيما وقع فيه بغير لغة العرب) وقال– بعد أن ذكر ثماني

عشرة ومائة لفظة تقريبا من ألفاظ القرآن-: فهذا ما وقفت عليه من الألفاظ المعربة في القرآن بعد الفحص الشديد سنين، ولم تجتمع قبل في كتاب قبل هذا[48].

قال "الشوكاني" في "إرشاد الفحول" (ص: 32) (الفصل الرابع)، و"باللغة في أصول اللغة" (ص: 178): وقد أجمع أهل العربية على أن العجمة علة من العلل المانعة للصرف في كثير من الأسماء الموجودة في القرآن، فلو كان لذلك التجويز البعيد تأثير لما وقع منهم هذا الإجماع.

وفي القرآن من اللغات الرومية، والهندية، والفارسية، والسريانية، مالا يجحده جاحد، ولا يخالف فيه مخالف، حتى قال بعض السلف: إن في القرآن من كل لغة من اللغات، مثل: المشكاة، والإستبرق، والسجل، والقسطاس، والياقوت، والأباريق، والتنور.

وبعد، فالجزائري يأخذ بالرأي التوفيقي في مسألة (وقوع المعرب في القرآن) وخلاصته: أن مثل هذه المعربات إنما صارت عربية بالاستعمال، ولا يمتنع ردها إلى أصلها في اللغات التي أخذت منها، كالمشكاة، والقسطاس والإستبرق، والسجيل ...وغيرها، فإن ورود مثل هذه الألفاظ في القرآن الكريم لا يعني أنه يشتمل على ألفاظ غير عربية، لأن هذه الألفاظ قد عربت فصارت معربة، واللفظ المعرب عربي كاللفظ الذي وضعته العرب سواء بسواء[49].

ثم يعقد (الجزائري) بعد ذلك فصلا (72-74) بعنوان: (تعرف عجمة الاسم بأحد أربعة أمور)، هي:

الأمر الأول: النقل: بأن ينقل ذلك أحد أئمة العربية.

الأمر الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربية، ولذا حكموا على (ابريسم) بأنه أعجمي لعدم وزن (إفعيلل) في أوزان الأسماء.

الأمر الثالث: أن يجتمع فيه حرفان لا يجتمعان في كلمة عربية، ولذا حكموا على (الطاجن) وهو الطابق يقلى عليه بأنه أعجمي لأن الطاء والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية.

الأمر الرابع: أن يخلو من حرف من حروف الذلاقة وهو رباعي أو خماسي، ولذلك حكموا على (القسطاس) بأنه أعجمي لخلوه من حروف الذلاقة مع كونه رباعيا.

وحروف الذلاقة ستة، وهي: الباء والراء واللام والميم والنون، وهي أخف الحروف، ولذا لا يخلو الرباعي والخماسي منها، فإذا وردت كلمة رباعية أو خماسية وليس فيها شيء من حروف الذلاقة فاعلم بأنها غير أصلية في العربية، ويستثنى من ذلك عسجد فإنه رباعي وليس فيه حروف الذلاقة.

ثم يستشهد بعد ذلك بأمثلة لما أورده علماء اللغة من أمر اجتماع الحروف الدالة على أعجمية بعض الألفاظ المعربة، ومنها:

1- أنه لم يجتمع جيم وقاف في كلمة عربية، مثل: جوسق، ومنجنيق.

2- لم تجتمع صاد وجيم في أصل عربي، مثل: صولجان، حص، صنج.

3- لا تجتمع جيم وطاء في أصل عربي، مثل: طازج، وهو معرب تازه.

4- لم يجتمع في كلامهم زاي بعد دال، مثل: مهندز، هنداز، ومنه المهندس.

5- ليس في أصول أبنيتهم نون بعدها راء، مثل: نرجس، نورج[50].

وفي كتاب (التقريب ...) فوائد متناثرة جاءت على شكل تعقيب، أو تذييل، أو تنبيه، أو استدراك ومنها تأصيل بعض الألفاظ، وكانت له فيها جولات موفقة، يقول:(ص، 33):"إن لمعرفة المعرب فائدة مهمة، له مدخلا عظيما في باب الاشتقاق الكبير والأكبر عند من يجعلونه –أي الاشتقاق– من أهم مباحث علم سر اللغة، وقد بحث هؤلاء في المعربات وأصلها، واللغة التي تنتمي إليه وأبانوا سر التغيير الذي وقع فيها إجمالا إذ لا يتيسر غير ذلك إلا أن الباحث قد يتبين له عند التغلغل في البحث سر ذلك في بعض الكلمات ومن ذلك مقاليد، ففي قوله تعالى﴿له مقاليد السموات والأرض﴾ (وردت في سورة الزمر.الآية 63، والشورى.الآية 12)، يقول (ص 33 و34):"مقاليد: مفرده أقليد، وهو معرب كليد بمعنى المفتاح في الفارسية، فإن لقائل أن يقول: أبدلت الهمزة فيه ميما في حال الجمع رعاية لاسم الآلة في العربية حيث يؤتى فيها بالميم، تقول في اسم الآلة من فتح مفتاح وفي جمعه مفاتيح.

فإن قيل فهلا قيل في المفرد مقلاد، قيل إن ذلك يبعده عن الأصل ويجعله كأنه عربي من أصله، وذكر بعضهم أن مقليد لغة في اقليد، وقال في القاموس الأقليد برة الناقة–أي حلقة في أنفها– والمفتاح كالمقلاد والمقلد.

وأما قول بعضهم أن الأقليد لغة يمانية فلا ينافي ما ذكر لاحتمال أن يكون تعريبها وقع من بعض اليمانيين ثم انتقلت منهم إلى غيرهم.

أقول: يبدو أنّ اللفظة مشتركة بين اللغات. وقد عرض لها الجواليقي (المعرب، ص 314)، ورجّح رأي من ذهبوا إلى أنّه من الروميّة، وأصله (كليدس) ثم إقليدس.قال الزمخشري في تفسير

آية الزمر(63):"ومنه قولهم: فلان ألقيت إليه مقاليد الملك، وهي المفاتيح ولا واحد لها من لفظها. وقيل: مقليد.ويقال: إقليد وأقاليد. والكلمة أصلها فارسية".

وقال الجزائري (ص35): "ومما يناسب ما نحن فيه من وجه لفظ ألماس، وهو لفظ غير عربيّ. و(أل) فيه ليست للتعريف. وقوله في القاموس في مادة (م وس): ألماس حجر متقوّم، تبع فيه "الرئيس في القانون" (أي كتاب القانون في الطب للشيخ الرئيس ابن سينا المتوفى سنة 427 هـ) وهو كثيرا ما يعتمد على كتب الطب فيقع في الغلط. قال في الحواشي العراقية: "الألف واللام من بنية الكلمة ك(إلية)، وإنما ذكره الشيخ في الميم بناء على تعارف عوامّ العرب، إذ قالوا فيه ماس ولم يرد في كلام العرب القديم وعربيته سامور. (قال في كتاب السامي في الأسامي: (السامور سنك: ألماس) أي حجر ألماس–السامي، ص، 386–".

أقول: الألماس:كلمة يونانية مركبة من لفظتين معناه كسر وقهر أرادوا الدلالة على خاصيته العظمى، أي الحجر الذي لا يقهر. واللفظة اليونانية adamas (a حرف نفي، و adamas معناه كسر). وقد اشتق العرب من الأصل اليوناني لفظة الألماس بإبدال حرف الدال باللام، وعليه فتكون الألف واللام فيه أصيلتين[51].

ومما قاله في الدهقان (ص 41): "بكسر الدال وفتحها، فارسي معرب من (دهخان) أي رئيس القرية ومقدّم أهل الزراعة من العجم ولذلك تسبّ به العرب، كما يقولون علج. ويجمع على دهاقين ودهاقنة، والاسم (الدهقنة)، وهي بهاء، ودهقنوه جعلوه دهقانا".

أقول: لدى تحقيقي لرسالة (تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية) وقفت عند قول ابن كمال باشا حيث يقول:"دهقان من الألقاب الشريفة المشعرة بالمدح والتعظيم. ولكنها ذكرت في كتب الفقه في عداد ما يقذف به ...وهذه من أعجب المسائل، فلفظ الدهقان فينا للمدح والتعظيم، والعرب يستنكفون من هذا الاسم ولا يسمون به إلاّ العلوج"[52].

ولكن لماذا العجب؟! ... فهذا أمر يندرج تحت باب التطور الدلالي للألفاظ[53].

وكثيرا مما نستخدم في اللغة هو في الواقع خارج عن معناه الأصلي أو التاريخي إلى معان محدثة متطورة، نتيجة حركة اللغة المستمرة. فنحن نقول: مسرف وأسرف ماله: إذا بدّده وأنفقه في غير حاجة. ولكننا نسينا أنّ أصل الفعل مشتق من (السّرفة)، وهي دويبة سوداء الرأس سائرها أحمر، تقع على الشجرة فتأكل ورقها وتفسدها (المقاييس مادة: س ر ف). ونافق ومنافق من

النافقاء ...وفي العامية المحدثة نقول: (السندويش)، أي الشطيرة المحشوة، وهي لفظة إنجليزية نسبة إلى مبتدعها اللورد Sandwich الذي عاش فيما بين عامي 1817-1892م.

والتحول إلى المعنى الجديد يتم متدرجا مع سير الزمن يرافقه تفسير للمقصود من استعماله، ويعضده مرادف من جنسه وكثيرا ما يكون شبيها باقتراح ناقص المضمون. وضمن هذا الإطار تسير رحلة المصطلحات المعربّة سيرها حتى إذا شاعت وتداولتها الألسن صارت بمنزلة الأصل أو طغت عليه.

وعود إلى لفظ (الدهقان) والتوسع الدلالي فيه فإنّه لم يجر في فراغ، ولا بدّ أنّ العرب لاحظوا أنّ رئيس القرية من العلوج يمتلك المال والعقار وقد سلّط على رقاب العباد وتصرّف بشدّة وقسوة فقرنوا صفات الذم بمسماه فصار الدهقان والدهاقنة من الألفاظ الدّالة على الذم، وتلاشت الدلالة التأصيلية للمعنى الفارسيّ الأول.

ومما عقّب عليه بعد ذكر طائفة من المعرّبات التي نقلت عن اللغات الأخرى-بالإضافة إلى اللغة الفارسية، حيث أنّ أكثر المعربات منها-كالرومية والهندية والحبشية ...وغيرها، من نحو: القسطاس، والسجنجل، والاسطرلاب، والقرميد ...وغيرها، يقول (ص 58):"ذكر بعض المحققين من السريانيين أنّ جلّ ما دخل في الكلمات العربية من الكلمات اليونانية إنّما دخل فيها بواسطة السريانية، فإنّ السريانيين أخذوها أولا من اليونانيين وأدخلوها في لغتهم ثم أخذها العرب من السريانيين وأدخلوها في لغتهم، وذلك مثل: الإنجيل، والقسيس، والدرهم، والأوقية، فإذا عرفت هذا تبيّن لك أنّه يصح أن يقال فيها أنها معربّة من السريانية بناء على كون السريانية هي الأصل فيها، ويصحّ أن يقال فيها أنّها معربّة من اليونانية بناء على كون اليونانية هي الأصل فيها ومثل اليونانية في ذلك الرومية، فتنبه لهذا وما أشبهه فإنّه ينفعك في كثير من المواضع".

لقد كانت عناية المتقدمين بما عرّب من الفارسية أكثر من عنايتهم من غيرها، وذلك لثلاثة أسباب: أحدها: كثرة ما عرّب منها وقلة ما عرّب من غيرها. والثاني منها: كون الفارسية منتشرة بينهم يعرفها كثير منهم بخلاف غيرها. والثالث منها: كون الفارسية يمكن أن تكتب بالحروف العربية مع عدم الإخلال بلفظها في موضع ما بخلاف غيرها من اللغات، فإنّه لا يمكن كتابتها بالحروف العربية إلاّ مع الإخلال بلفظها في بعض المواضع. ولذلك نراهم إذا ذكروا كلمة معرّبة من الفارسية ذكروا أصلها. وإذا ذكروا كلمة معربة من غيرها لم يتعرّضوا لبيان أصلها واقتصروا على مثل قولهم هي: هي معربة من الرومية أو الهندية إلى غير ذلك".

ويختم الشيخ طاهر الجزائري كتاب (التقريب ...) بمجموع من الفوائد بلغت العشرين فائدة– رأى أنّ لها علاقة بمسائل التعريب وأصوله. وقد شغلت قضية (النحت) معظمها من حيث تعريفه، وأنواعه، ومحظوراته، والمستحسن منه والمستقبح، ومتى يمكن اللجوء إليه في باب تنمية الألفاظ؟. وقد عوّل في هذا كلّه على كتاب (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها) لأبي الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة **395** هـ وينقل (الجزائري) عنه (ص **123** وما بعدها في كتاب التقريب..): "العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار وذلك (رجل عبشميّ) منسوب من اسمين، وأنشد الخليل:

قول لها ودمع العين جار ألم تحزنك حيعلة المنادي

من قوله حيّ على–وهذا مذهبنا في أنّ الأشياء الزائدة عن ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد: (ضبطر)، من (ضبط وضبر). وفي قولهم: (صهصلق) أنه من (صهل وصلق). وفي (الّصلدم) أنه من (الصلد والصدم). وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب "مقاييس اللغة" ومما ذكره فيه:"..ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة آخذة منهما كلمة بحظّ. والأصل في ذلك ما ذكره الخليل...اعلم أنّ للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق وذلك أنّ أكثر ما تراه منحوتا".

وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت**185**هـ) أول عرض له، واستشهد له في (العين) بمثالين، وهما: (حيعل) من (حيّعل)، ومنه: حيعل يحيعل حيعلة، وقد أكثر من الحيعلة، أي من قول (حيّ على).ثم استطرد إلى المثال الآخر، فقال (معجم العين(**69/1** بتحقيق عبد الله درويش):"وهذا يشبه قولهم: تعبشم الرجل وتعبقس، ورجل عبشمي–إذا كان من عبد شمس، أو من عبد قيس، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة، واشتقوا فعلا. قال:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم تر قبلي أسيرا يمانيا

نسبها إلى عبد شمس، فأخذ العين والباء من (عبد) وأخذ الشين والميم من (شمس) وأسقط الدال والسين، فبنى من الكلمتين كلمة واحدة، فهذا من النحت، وهو من الحجة".

وقوله (وهو من الحجة)، أي أنّ ذلك حجة. وهو في الواقع نتيجة من نتائج كثرة الاستعمال لبعض الألفاظ على ما روى (لسان العرب) عن الخليل: "إنّ العرب تلجأ للنحت إذا كثر استعمالهم للكلمتين ضموا بعض حروف إحداهما إلى بعض حروف الأخرى"، ويعزى للخليل أنّ (لن) منحوتة من (لا أن).

أقول: لقد ظلت مسألة قياسية (النحت)، بله الاعتراف به بين أخذ ورد بين اللغويين والنحاة. وقد اختلفت الآراء حوله قديما وحديثا. وليس أدلّ على ذلك من أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أبقى الباب مفتوحا في مناقشته، ولم يتعجل في اتخاذ قرار بشأنه طيلة ثلاثين سنة، وانتهى إلى أن أقرّ في جلسة مخصصة للنحت سنة 1964 . 1965م بجواز اللجوء إليه للضرورة[54].

الهوامش

1- كرد علي، محمد:المعاصرون. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1970م، ص267. وانظر ترجمته في:الأعلام 320/3، ومعجم المؤلفين 35/5، وكنوز الأجداد 46/5، ومصادر الدراسة الأدبية 2/.264

2- المرجع السابق، ص .269

3- العسلي، كامل جميل: معاهد العلم في بيت المقدس، عمّان 1971م، ص 370 و.379

4- المعاصرون (مرجع سابق)، ص .282

5- الآلوسي، جمال الدين:محمد كرد عليّ، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الثانية 1976م، ص.30

6- المرجع نفسه، ص 32.

7- المرجع نفسه، ص .33

8- المعاصرون (مرجع سابق)، .272

9- المرجع نفسه، ص 272-274 (بتصرف).

10- ناصف،حفني: الأسماء العربية لمحدثات الحضارة والمدنية، مطبعة جامعة القاهرة 1956م.ص.4

11- ما بين معقوفين شرح لكلام الشيخ محمد الخضري.

12- ناصف،حفني:مجموعة الخطب التي ألقيت في حفلة نادي العلوم،القاهرة، مطبعة الواعظ 1908م، ص10،8 (بتصرف).

13- المرجع نفسه، ص .12

14- المرجع نفسه، ص .13

15- المرجع نفسه، ص .13

16- المرجع نفسه، ص .13

17- المرجع نفسه، ص13 (بتصرف).

18- المرجع نفسه، ص.14

19- أنظر:الحاج إبراهيم، زيان أحمد: اللغة العربية والتعريب، مجلة اتحاد الجامعات العربية (عدد 31، 1996م). ص.323

20- ناصف، حفني: مجموعة الخطب التي ألقيت في حفلة نادي العلوم، ص.15

21- المرجع نفسه، ص.23

22- المرجع نفسه، ص.24

23- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة (مجلة مجمع اللغة القاهري)، المجلد الأول، 1935م، ص.201

24- مجموعة خطب: ص35، 36 (بتصرف).

25- المغربي، عبد القادر مصطفى:الاشتقاق والتعريب، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والنشر، ط2، 1947م، ص.150

26- مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، الجزء الأول، طبع القاهرة سنة 1935م، ص.30

27- السابق، ص33، .304

28- كرد علي، محمد: أعمال المجمع العلمي العربي، ص.30

29- كتاب التقريب، ص7، الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس، تحقيق الشويمي، بيروت 1963، ص173، والمزهر في علوم العربية وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرون، القاهرة، ا/ 460.

30- التقريب ص.115

31- المرجع السابق، نفس الصفحة.

32- المرجع السابق، ص.116

33- المرجع السابق، ص47 و.48

34- المرجع السابق، ص36 وما بعدها.

35- التقريب في أصول التعريب ص3 و.4

36- التقريب ...ص117 رقم = (36).

37- مراد، إبراهيم:المعرب الصوتي عند العلماء المغاربة،الدار العربية للكتاب،تونس،ط1978،1م،ص.22

38- الحمزاوي، محمد رشاد:أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة،دار الغرب الإسلامي،ط1988،1م،ص.87

39- قنيبي، حامد صادق: دراسات في تأصيل المعربات والمصطلح، مجلة اللسان العربي، الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب. بالرباط، العدد30، ص.177

40- المعرب: ص252-253، و(شمهيل) علم، قيل هو أخو العتيك، و(شبارق): ألوان من اللحم المطبوخ.

41- الكتاب: 4/ .306

42- أنظر: الجواليقي المعرب ص75، والأنجر: مرساة السفينة معرب لنكر، مرة على الأصل في الرباعي، وأخرى في الثلاثي (ن ج ر).

43- هو الذي تكون فيه المشابهة بين الكلمتين قائمة على الصورة مثل توهم أصالة الياء في (أعياد) حملا على (عيد)، وجمع (معيشة) و(معائش) ومصائب حملا على (صحائف)، والصواب فيهما: معايش ومصايب (انظر

للمزيد: عبد الصبور شاهين، اللغة العربية لغة العلوم والتقنية. ص243–247، وحامد القنيبي، المؤنثات السماعية. ص.20

44– ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق علي النجار، القاهرة 1952–1956م.الجزء الأول، ص.357

45– بن عبد الله، عبد العزيز: التعريب ومستقبل اللغة العربية، ص29، وانظر للمذكور مجلة اللسان العربي، مجلد14، الجزء الأول 1979م، ص.159

46– الإتقان 2/105–.108

47– نفس مرجع .44

48– التقريب. ص 63–.71

49– التقريب. ص73–.74

50– ذكره البيروني: ص92 أنظر أزهار الأفكار في جواهر الأحجار لأحمد بن يوسف التيفاشي.المتوفى سنة 651 هـ: ص104 وحاشية رقم (1)، وراجع القاموس (مادة: م وس) حيث يذكر أن ألماس حجر متقوم أعظم ما يكون كالجوزة، نادر، يكسر جميع الأجساد الحجرية، وإمساكه في الفم يكسر الأسنان.

51– قنيبي، حامد صادق: مجلة اللسان العربي، مجلد 31، سنة 1988، ص.114

52– أنظر: قنيبي، حامد صادق: مدار التجوز في اللفظ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد36. سنة 1989م. ص.282

53– ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية،ط1، 1366 هـ)، الجزء الأول، ص 327–329، وانظر الجزء الخامس أيضا، ص.404

54– انظر للمزيد حول هذا الموضوع بحثنا المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني المزدوج (42–43) سنة 1992م: تحت عنوان: النحت والاختصار (ص:199–256).